

موجز المراجعة البيئية والاجتماعية

البلدان: تونس - إيطاليا

اسم المشروع: الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا - مساعدة فنية للتخصير للمشروع

الرقم التعريفي للمشروع: P164625

فئة التصنيف البيئي: الفئة (أ)

وصف المشروع

سُيُند مشروع المساعدة الفنية المقترح (التكلفة التقديرية: 13.40 مليون دولار) الحكومة التونسية في تقييم جدوى الربط الكهربائي المقترح بين تونس وإيطاليا ("Elmed Interconnector") لتيسير تجارة الطاقة بين تونس وإيطاليا. ومشروع إمداد للربط الكهربائي هو كابل بحري عالي الجهد للتيار المستمر قدرته 600 ميغاواط من المتوقع أن يشتمل على وصلة طولها 192 كيلومترا تحت مياه البحر المتوسط ووصلة أرضية طولها كيلومتران في إيطاليا ووصلة أرضية طولها 5 كيلومترات في تونس. وسيتمد كابل الربط الكهربائي بين محطتين للمحولات للتيار المستمر عالي الجهد إحداهما في بارتانا بصقلية والأخرى في الهوارية في منطقة الرأس الطيب في تونس.

وسيتطلب مشروع الربط الكهربائي Elmed Interconnector أيضا تحديث شبكات الكهرباء في تونس وإيطاليا، بما في ذلك إنشاء خط جديد بطول 80 كيلومترا ومحطة فرعية جديدة ذات دائرة مزدوجة بطاقة 400 كيلوفولط في المراقية بتونس. ويجري بالفعل تطوير خط لنقل الكهرباء طوله نحو 200 كيلومتر بدائرة مزدوجة وطاقته 400 كيلوفولط في جزيرة صقلية بين شيارومونت وسيمينيا.

من المتوقع أن تتولى تنفيذ المشروع شركة إمداد Elmed Etudes، وهو مشروع مشترك بين شركة تيرنا الإيطالية والشركة التونسية للكهرباء والغاز، هدفه الرئيسي هو إجراء دراسات وأعمال هيكلية من أجل التخصير لمشروع الربط الكهربائي للتمويل والتنفيذ.

ومساندة البنك الدولي في هذه المرحلة ستقتصر على مساندة تقييم جدوى مشروع الربط الكهربائي الذي يُقترح أن يتألف من المكونات التالية:

أ. المكون 1: الدراسات التحضيرية (التكلفة التقديرية: 10.64 مليون دولار). ويتألف هذا المكون من الدراسات التالية:

• **دراسة مسحية أرضية¹** الهدف من هذه الدراسة هو تحديد المواقع المثلى للمشروع في تونس وإيطاليا من أجل: (1) مناطق محطات المحولات؛ (2) مسار كابل التيار المستمر من النقطة البرية للكابل البحري على الساحل إلى محطة المحولات؛ (3) مسار كابل التيار المتردد (المتناوب) من محطات المحولات إلى عقد الشبكة. ومن شأن هذه الدراسة أن: (أ) تُحدّد الخصائص الجغرافية والبيئية لمسارات الخط ومناطق محطات المحولات ذات الصلة لترتيب المراحل التالية للمشروع التمهيدي وإصدار التراخيص؛ و(ب) تنظر في أي تداعيات لها علاقة بالمواقع الأثرية والمناظر الطبيعية والمياه والجوانب الجيولوجية والبيئية؛ و(ج) تستكمل التقارير والمسوح الخاصة بمسار المشروع، والجوانب الجيولوجية الفنية والأثرية والبيئية. وسيتناول الجزء الأول من الدراسة (التحليل النظري المكتبي) تقييم الحلول البديلة التي ستعرض على المواطنين والسلطات أثناء الاجتماعات من أجل أخذ تعليقاتهم ومقترحاتهم بعين الاعتبار. وبعد التحليل النظري المكتبي، سيتألف الجزء الثاني من الدراسة من المسوح البرية بغية تحديد الحل المُفضّل. وسيجري تنفيذ الدراسة في تعاون وثيق مع الاستشاريين المستقلين في تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة عمل إعادة التوطين.

• **المسوح البحرية في إطار دراسة الجدوى.** والقصد من هذه المسوح هو تحديد أماكن المواقع العملية المثلى من أجل: (أ) مسار الكابل البحري للتيار المستمر في قاع البحر بين النقطتين البريتين في إيطاليا وفي تونس؛ (ب) عقد شبكة الكهرباء. ومن شأن هذه الدراسة أن: (أ) تُحدّد قاع البحر والخصائص البيئية لمسار الكابل؛ (ب) تنظر في أي جوانب تتعلّق بالآثار أو المياه أو أعماق البحر أو الجيولوجيا أو الذخائر غير المنفجرة والجوانب البيئية؛ (ج) تستكمل مسار قاع البحر والمسوح والتقارير الجيوفيزيائية والأثرية والبيئية. علاوةً على ذلك، ستشتمل الدراسة على مسح بيئي مُعيّن طلبته الوزارة الإيطالية للحصول على ترخيص مد الكابل البحري وفقاً للمرسوم الوزاري الإيطالي 31 المؤرخ 24 يناير/كانون الثاني 1996. وستنفذ هذه الدراسة بالتعاون الوثيق مع استشاريين مستقلين متخصصين في تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة إعادة التوطين.

وسيتناول الجزء الأول من الدراسة (التحليل النظري المكتبي) تقييم الحلول البديلة المفضلة التي ستعرض على المواطنين والسلطات أثناء الاجتماعات من أجل أخذ تعليقاتهم ومقترحاتهم بعين الاعتبار. وبعد التحليل النظري المكتبي، يمكن أن تبدأ المسوح البحرية فيما يتعلق بنتائج التحليلات النظرية المكتبية السابقة. واستناداً إلى نتائج المشاورات العامة مع الجمهور والتحليلات الفنية المذكورة أعلاه، ستحدّد المسارات والنقاط البرية المحتملة لخط الربط الكهربائي.

وينبغي أن تتفد الدراسات المسحية في تعاون وثيق مع استشاريين متخصصين في تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة إعادة التوطين. ويجب أن يقوم على تنفيذ كلتا الدراستين استشاريون مستقلون ولكن في تعاون وثيق وفي صورة متوازية في آن واحد. وستبدأ دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي بعد شهرين من بدء الدراسة المسحية.

¹ترجع التكلفة المرتفعة إلى التعقّد الفني والطبيعة ذات التكنولوجيا العالية للمسوح البحرية.

وسيكون للاستشاريين المتخصصين في تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة إعادة التوطين دور مهم في اختيار كل مواقع المشروع. وسيوضح هذا في العقد. ويضطلع الاستشاريون المعنيون بتقييم الأثر البيئي والاجتماعي بالمسؤولية عن الآثار البيئية والاجتماعية على مواقع المشروع، والمواقع الأثرية، والمناظر الطبيعية والمسار الأرضي وقاع البحر.

- **دراسة السوق (يُمَوَّلها ويُنفَّذها بنك الاستثمار الأوروبي).** ستجرى هذه الدراسة على أساس إرشادات الشبكة الأوروبية لمُسْغَلِي شبكة نقل الكهرباء والعديد من السيناريوهات مع الأخذ في الاعتبار مختلف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تُؤثِّر في توليد إمدادات من الكهرباء (إضافية ولاسيما من موارد الطاقة المتجددة)، والطلب داخل البلدين. وستقوم الدراسة بتقييم الرفاه الاجتماعي والاقتصادي ومؤشرات أخرى (مثل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وتقليص استخدام مصادر الطاقة المتجددة)، وتداعيات المشروع وآثاره على قدرات نقل الكهرباء والاختناق على الحدود الشمالية لإيطاليا. وتشتمل الدراسة على مُكوِّنات أخرى ستُقيِّم مساهمة مشروع الربط الكهربائي في: (1) زيادة مبادلات الطاقة بين بلدان المغرب العربي وأوروبا؛ (2) إعداد خطة الطاقة الشمسية لتونس؛ (3) الحل الأقل تكلفةً لإستراتيجية الطاقة التونسية. وتهدف هذه الدراسة إلى تحديث أحدث تحليل اقتصادي وتأكيد أنه الخيار الحالي الأقل تكلفة لتوليد الكهرباء لتونس.

- **تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة عمل إعادة التوطين.** ستقوم هذه الدراسة بتقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية لمشروع الربط الكهربائي المقترح، وتوصي بالإجراءات اللازمة لتفادي وتقليل وتخفيف ومعالجة هذه الآثار على المسار البحري بين تونس وإيطاليا والآثار على النقاط البرية في تونس وإيطاليا. وسيتعاون استشاريو تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة إعادة التوطين بشكل وثيق مع استشاري الجدوى فيما يتعلق باختيار مكان كل مواقع المشروع ومسارات الخطوط لأن سلامة اختيار المواقع تُقلِّص بدرجة كبيرة الآثار البيئية والاجتماعية للمشروع. وسيشتمل التقييم البيئي على تقييم للآثار على التنوع البيولوجي البري والبحري في مواقع المشروع، وكفاءة استخدام الموارد، ومنع التلوث، والآثار على المنظومة البيئية الأوسع، وتلوث المياه الناتج عن أعمال الإنشاءات، وظروف العمل والعمال، وصحة المجتمعات المحلية، وسلامتها وأمنها. وتهدف خطة الإدارة البيئية والاجتماعية إلى وضع تدابير فعَّالة لتخفيف الآثار والمخاطر البيئية والاجتماعية التي يتم تحديدها، وإدارة المخاطر المتوقعة على الصحة والسلامة أثناء الإنشاءات والتشغيل. وستوصي هذه الخطة المقاولين بإعداد وتنفيذ خطة خاصة بهم للإدارة البيئية والاجتماعية لأنشطة الإنشاءات، وخطة شاملة للصحة والسلامة امتثالاً لمتطلبات نظام الصحة والسلامة المهنية 18001 لعام 2007، وشهادة نيبوش للصحة والسلامة المهنية، والإرشادات المماثلة. وستصف خطة الإدارة البيئية والاجتماعية أيضاً مسؤوليات المقاولين، والمهندسين المشرفين، والشركة التونسية للكهرباء والغاز، وغيرهم من أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالإدارة البيئية والاجتماعية وكذلك الصحة والسلامة أثناء الإنشاءات والتشغيل، وكذلك الموظفين المتمرسين الذين يتمتعون بخبرة دولية ويجب التعاقد معهم لهذا الغرض.

وسيكون استشاري تقييم الأثر البيئي والاجتماعي أيضاً مسؤولاً عن الحصول على التراخيص البيئية في تونس وإيطاليا.

وسنُقِيم خطة عمل إعادة التوطين والتقييم الاجتماعي والآثار الاجتماعية المحتملة للمشروع في تونس وإيطاليا، ومن ذلك الاستحواذ على الأرض اللازمة للمشروع وما قد يترتب عليه من أنشطة إعادة التوطين. وعلاوةً على ذلك، سيتناول التقييم الاجتماعي تقييم فقدان سبل كسب العيش، وتحديد التدخلات من أجل تخفيف هذه الآثار. وسيتناول هذا التقييم الاجتماعي فحص المخاطر المتصلة بالتمييز بين الجنسين التي قد تنجم عن المشروع، لاسيما فيما يتعلق بإعادة التوطين وفقدان سبل كسب العيش.

ومن حيث المشاركة المجتمعية، سيستخدم تقييم الأثر البيئي والاجتماعي نتائج المشاورات العامة مع الجمهور المُبَيَّنَة في خطة مشاركة أصحاب المصلحة، والدراسات الفنية في وضع تقرير لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي سيشتمل على دراسة للمواقع الأثرية، ودراسة للمناظر العامة، ودراسة جيولوجية، ووثائق بيئية. وسيجري تنفيذ تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة عمل إعادة التوطين وفقاً للقوانين التونسية والإيطالية ومعايير البنك الدولي للأداء بموجب منشور سياسة العمليات OP 4.03² والسياسات ذات الصلة، وسيضمن التقريران تقييماً للآثار المحتملة على قاع البحر بين تونس وإيطاليا، وعلى الأجزاء البرية من المشروع في تونس وإيطاليا. ويجب أن يتسق تقييم الأثر البيئي والاجتماعي أيضاً مع الإرشادات العامة للبنك الدولي بشأن البيئة والصحة والسلامة، وبشأن نقل الطاقة الكهربائية وتوزيعها وكلاهما صدر في أبريل/نيسان 2007. وسيسترشد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة عمل إعادة التوطين بخطة مشاركة أصحاب المصلحة التي سيتم الإفصاح عنها داخل البلد المعني (تونس وإيطاليا) وفي الموقع الإلكتروني للبنك الدولي قبل التقييم المسبق للمشروع. وسنُدار التعديلات والإضافات إلى تقرير تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة عمل إعادة التوطين إلى جانب إجراءات استصدار التراخيص لتلبية طلبات مُعَيَّنَة للسلطات المحلية والوطنية.

- **وضع النموذج المالي لتقييم سلامة المشروع.** في إطار المرحلة الأولى للمساعدة الفنية (P162542)، برنامج الخدمات التحليلية والاستشارية) أجرى استشاريون خارجيون تحليلاً مالياً مبدئياً لمشروع الربط الكهربائي المقترح، وراجعوا التحليل. وسيلزم وضع نموذج مُنْفَع لتقديم مشورة أكثر تفصيلاً إلى شركة تيرنا والشركة التونسية للكهرباء والغاز بشأن هيكل الصفقة المالية. وسيكون هذا النموذج مطلوباً للجهة الراعية للمشروع من أجل الحصول على التمويل والضمانات. وبالإضافة إلى حصص رأس المال للجهات الراعية للمشروع، يمكن تدبير الحصول على تمويل من القطاع الخاص (في شكل حصص ملكية أو ديون) ومن مؤسسات التمويل الإنمائي.

² يجب أن يشتمل التحليل والمشاورات المقرر إجراؤها بالتزامن مع وثائق الإجراءات الوقائية على تحليل للفجوات القائمة في الأطر القانونية الثلاثة، وأن يبيناً أيها سيتم تطبيقه.

- أ. **المكون 2: الخدمات الاستشارية للعمليات (التكلفة التقديرية/ 1.91 مليون دولار).** سيتطلب اتخاذ قرار بشأن الهيكل التجاري والتنظيمي والمالي لمشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا، وتحديد الاتفاقيات اللازمة لتنفيذه مساندةً شاملةً ستم تهيئتها من خلال هذا المكون. وعلى وجه التحديد، سيتضمن هذا المكون تقديم أعمال استشارية لحكومة تونس والجهة الراعية للتنفيذ الشركة التونسية للكهرباء والغاز أثناء القيام بالمهام التالية:
- الاتفاق على الهيكل التجاري والتنظيمي؛
 - تطبيق الهيكل المتفق عليه من خلال وضع أداة للمشروع، وصياغة ما يلزم من اللوائح والقواعد المنظمة، والعقود، والمدونات التي تُنظم الوصول إلى الخط واستخدامه؛
 - مساندة تصميم هذه العملية، ويشمل ذلك المسؤولية عنها، وترتيبات الحكامة الخاصة بهذا الخط، وأساليب التوريدات، والإدارة البيئية والاجتماعية، واطر توفير سبل الوصول إلى هذا الخط وتقاضي رسوم استخدامه؛
 - إجراء المفاوضات وتوفير التمويل اللازم لمشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا، ومن ذلك تقييم مساهمات رأس المال من الجهات الراعية، والتواصل مع مقدمي التمويل من القطاع الخاص، وغيرهم من مؤسسات التمويل الإنمائي.

ومن خلال هذا المكون، ستستطيع الشركة التونسية للكهرباء والغاز اتخاذ قرارات مدروسة بشأن دورها ومصالحها في مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا، وتعظيم التمويل متاح للمشروع، واستيفاء جميع الشروط اللازمة لبدء تدفق التمويل.

- ب. **المكون 3: إدارة المشروع (التكلفة التقديرية: 0.86 مليون دولار).** يُغطّي هذا المكون تكلفة إدارة المشروع الخاص بشركة Elmed Etudes. وتشتمل تكاليف إدارة المشروع على الأنواع التالية من المهام:

- إعداد المواصفات الفنية للعديد من برامج التوريدات، ويشمل ذلك التقييم التمهيدي البيئي والاجتماعي والفني من أجل تحديد مسار الخط المقترض والنقاط البرية الداخلية (أي الدراسات التي ستُنَفَّذ في إطار المكون 1). وستُستخدم هذه المعلومات كمداخلات بيانات تخص المواصفات الفنية لهذه البرامج.
- التقييم الفني لعروض المناقصات أثناء مرحلة التوريدات والمشتريات الخاصة بالبنك الدولي.
- المتابعة الفنية للإجراءات والموافقة على التقارير النهائية.
- المشاركة في اجتماعات التنسيق وتنظيمها.
- في نهاية الجزء الأول من دراسات الشبكة (التي تُنَفَّذ في إطار المكون 1)، من الممكن تحديد قائمة بتعزيزات الشبكة التي لم تقم الشركة التونسية للكهرباء والغاز وشركة تيرنا الإيطالية بعد بالتخطيط لها. في هذه الحالة، قد يكون من الضروري إجراء تقييم مسبق للجدوى بهدف تقييم ما إذ كانت خطة الكهرباء المُحدَّدة في دراسة الشبكة ذات جدوى، وتنسيق تحقيقها في الوقت المناسب طوال مدة المشروع.
- المشاورات الفنية مع مُورِّد شبكة التيار المستمر عالي الجهد.

- إعداد تقرير نهائي يجمع نتائج كل الدراسات التي تم تنفيذها. ويُخصّص التقرير النهائي كل التحليلات التي أُجريت لاختيار المخطط النهائي لنظام الكهرباء والتوزيع الجغرافي للمشروع، وتقديرات التوقيت والتكاليف لتنفيذ المشروع.
- المساندة لعرض المشروع على السلطات التنظيمية الوطنية ومكاتب الدعم الفني الأوروبية الأخرى بموجب تحليل تخصيص التكاليف عبر الحدود الذي تقضي بإجرائه وكالة تعاون مُنظَّم قطاع الطاقة لمشروعات الربط الكهربائي العابرة للحدود.
- أخيراً، ستكون هناك مساندة متاحة لجهود الاتصال والتواصل في إطار إدارة المشروع (أي القدرة على مباشرة الاتصالات، والحوار مع أصحاب المصلحة، والمعارضة المحتملة، ووسائل الإعلام، إلخ).

القضايا الرئيسية

يندرج المشروع في فئة التصنيف البيئي (أ) وفقاً لمعايير البنك الدولي للأداء بموجب منشور سياسة العمليات OP 4.03. وعلى الرغم من أن المساعدة الفنية المقدمة من البنك الدولي ستقتصر على مساندة إعداد الدراسات، ولن يترتب عليها هي نفسها مخاطر وآثار بيئية واجتماعية سلبية، فمن المتوقع أن تنتج عن تنفيذ توصيات البنك الدولي من خلال تلك الدراسات لتنفيذ مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا مخاطر وآثار بيئية واجتماعية سلبية تنسم بأنها حساسة ومتنوعة لم يسبق لها مثيل. ومن المتوقع أن تشمل المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية السلبية المرتبطة بإنشاء وتشغيل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا، ومحطتي محولات للتيار المستمر عالي الجهد، ومحطة المراقبة الفرعية، وخط نقل الكهرباء شيارومونت-سيمينا على تأثيرات على مصائد الأسماك، واختلال قاع البحر من جراء الآثار على التنوع البيولوجي البحري، وتلف/اضطراب الكائنات، وإعادة تعليق الملوثات، والتلوث البصري، والضوضاء (من السفن وآلات الرصف) والانبعاثات والنفايات من السفن، والركائز الصلبة الاصطناعية والمجالات الكهربائية والمغناطيسية، والتلوث الحراري، والاستحواذ على الأرض، وتغيير الموائل البرية، وحرائق الغابات. وتتصل آثار أخرى بإدارة النفايات الخطرة والصحة والسلامة المهنية والمجتمعية. وقد تكون لكل هذه الآثار عواقب على منطقة أوسع من المواقع أو المنشآت التي تتعرض لأعمال مادية لاسيما في المناطق الساحلية والبحرية.

وتنطبق معايير الأداء التالية على الدراسات التي أُعدت تحضيراً للمشروع:

- معيار الأداء 1: تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية
- معيار الأداء 2: أوضاع العمل والعمال
- معيار الأداء 3: كفاءة استخدام الموارد ومنع التلوث
- معيار الأداء 4: صحة المجتمعات المحلية وسلامتها وأمنها
- معيار الأداء 5: الاستحواذ على الأراضي وإعادة التوطين القسري
- معيار الأداء 6: حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية

- معيار الأداء 8: التراث الثقافي.

معيار الأداء 7 : الشعوب الأصلية. لا يسري هذا المعيار على هذا المشروع، إذ أنه لم يتم تحديد شعوب أصلية تتسق مع التعريف الوارد في معيار الأداء 7 في منطقة تأثير المشروع.

علاوةً على ذلك، من المتوقع أن تُطبّق الدراسات الإرشادات العامة لمجموعة البنك الدولي للبيئة والصحة والسلامة وإرشادات البيئة والصحة والسلامة في قطاع الصناعة لنقل الطاقة الكهربائية وتوزيعها.

مصادر المعلومات الأساسية

شملت الوثائق الرئيسية التي استعرضها فريق عمل البنك الدولي عدة دراسات في 2005-2006 من شركة الاستشارات الإيطالية CESI:

- دراسات الشبكة: 1/ تحليل السيناريوهات (سبتمبر/أيلول 2005)، و2/ تحليل تفصيلي للبدائل المختارة (فبراير/شباط 2006).
- دراستان للأوضاع البيئية واختيار المواقع: 1/ معايير وأدوات تخطيط الأراضي والتوصيف العام للسياق البيئي محل الدراسة (يوليو/تموز 2005)، و2/ تحليل تفصيلي للسياق الأرضي والبيئي للبدائل المختارة (ديسمبر/كانون الأول 2005).

معيار الأداء 1: تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية

أدرج في الدراسات التي سيجري إعدادها لتقييم جدوى المشروع تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية لمشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا، ومحطتي محولات التيار المستمر عالي الجهد، ومحطة المراقبة الفرعية، وخط نقل الكهرباء شيارومونت-سيمينا ويشمل هذا إعداد تقييم للأثر البيئي والاجتماعي سيؤدي إلى: تحديد الأوضاع المرجعية الأساسية البيئية والاجتماعية، وتحديد وتقييم أهمية المخاطر والآثار التراكمية المباشرة وغير المباشرة، والتوصية بالإجراءات اللازمة لخفض وتخفيف ومعالجة هذه الآثار. وسيتعاون استشاريو تقييم الأثر البيئي والاجتماعي بشكل وثيق مع استشاري الدراسة المسحية فيما يتعلق باختيار مكان كل مواقع المشروع ومسارات الخطوط لأن سلامة اختيار المواقع تقلص بدرجة كبيرة الآثار البيئية والاجتماعية للمشروع. وسيشمل تقييم الأثر البيئي والاجتماعي تقييم الآثار

على التنوع البيولوجي البري والبحري في مواقع المشروع، والتلوث، والآثار على المنظومة البيئية الأوسع، والمياه/التلوث من جراء أعمال الإنشاءات، وعلى الصحة والسلامة المهنية، والآثار الاجتماعية.

وتستعين شركة Elmed Etudes بخبراء مستقلين في تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وغير تابع للمشروع لتنفيذ تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. وسيكون استشاري تقييم الأثر البيئي والاجتماعي أيضاً مسؤولاً عن الحصول على التراخيص البيئية في تونس وإيطاليا. ومن حيث المشاركة المجتمعية، سيستخدم تقييم الأثر البيئي والاجتماعي نتائج المشاورات العامة مع الجمهور، والدراسات الفنية في وضع تقرير سيستعمل على دراسة للمواقع الأثرية، ودراسة للمناظر العامة، ودراسة جيولوجية، ووثائق بيئية. وسيجري تنفيذ التقييمات البيئية/الاجتماعية، ووثائق السياسات الوقائية وفقاً للقوانين الإيطالية والتونسية ومعايير البنك الدولي للأداء بموجب منشور سياسة العمليات OP 4.03 والسياسات ذات الصلة، وستستعمل هذه التقييمات على الآثار المحتملة على قاع البحر وعلى البر (اليابسة) في تونس وإيطاليا. وبسبب طبيعة مشروع الربط الكهربائي كشراكة بين القطاعين العام والخاص، سيجري إعداد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وفقاً لمعايير البنك الدولي للأداء بموجب منشور سياسة العمليات OP 4.03 بالإضافة إلى الإرشادات التونسية والإيطالية والأوروبية ذات الصلة.

وتهدف خطة الإدارة البيئية والاجتماعية إلى وضع تدابير فعّالة لتخفيف الآثار والمخاطر البيئية والاجتماعية التي يتم تحديدها، وإدارة المخاطر المتوقعة على الصحة والسلامة أثناء الإنشاءات والتشغيل. وستوصي هذه الخطة المقاولين النهائيين بإعداد وتنفيذ خطة خاصة بهم للإدارة البيئية والاجتماعية لأنشطة الإنشاءات، وخطة شاملة للصحة والسلامة امتثالاً لمتطلبات نظام الصحة والسلامة المهنية 18001 لعام 2007، وشهادة نيبوش للصحة والسلامة المهنية، والإرشادات المماثلة.

وقد تم إعداد وثيقة صلاحيات واختصاصات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وخطة مشاركة أصحاب المصلحة وسيتم الإفصاح عنها قبل التقييم المسبق لمشروع المساعدة الفنية إلى جانب موجز المراجعة البيئية والاجتماعية. وتصف خطة مشاركة أصحاب المصلحة خطط التشاور أثناء إعداد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي. وسوف تتشاور شركة Elmed Etudes مع الجماعات المتأثرة بالمشروع، والأطراف المعنية، والمنظمات غير الحكومية المحلية بشأن الجوانب البيئية والاجتماعية للمشروع وتأخذ بعين الاعتبار وجهات نظرهم كما هو مبين في خطة مشاركة أصحاب المصلحة. وستشرع الشركة أيضاً في إجراء مشاورات في أقرب وقت ممكن، وتستمر في ذلك على مدار عمر المشروع.

معايير الأداء 2: أوضاع العمل والعمال

من المتوقع أن يُحدّد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي أوضاع العمال وجوانب الصحة والسلامة التي من المفترض أن يقوم بتطبيقها أثناء إنشاء وتشغيل خط الربط الكهربائي كل المقاولين والمقاولين من الباطن والمطورين. وستعيّن توقيع

كل العمال على مُدونة سلوك تحظر السلوكيات السيئة للعمال مثل التحرش الجنسي، والعنف ضد المرأة. وسيُحظر تشغيل الأطفال وممارسات العمل الجبري والسخرة.

وستتصف خطة الإدارة البيئية والاجتماعية مسؤوليات المقاولين، والمهندسين المشرفين، ومُطوري المشروع، وغيرهم من أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالصحة والسلامة المهنية أثناء الإنشاءات والتشغيل. ولهذا الغرض، من المتوقع أن يتم التعاقد مع موظفين متمرسين يتمتعون بخبرة دولية وحاصلين على شهادة نظام الصحة والسلامة المهنية 18001 لعام 2007، وشهادة نيبوش للصحة والسلامة المهنية، أو خبرات مماثلة.

وستشتمل خطة الإدارة البيئية والاجتماعية أيضا على خطة إدارة معسكر العمال، وخطة إدارة تدفق العمال، والمبادئ الرئيسية لإدارة الموارد البشرية التي تنص على إجراءات شفافة لتعيين موظفين محليين مؤقتين لتخفيف مخاطر الاضطرابات الاجتماعية. وسيكون من المستحب تشغيل العمال غير المهرة من المجتمعات المحلية القريبة في المنطقة التي تجري فيها أعمال الإنشاءات، ويجب تغييرهم مع تقدّم أعمال الإنشاءات. ويتعين أن يحصل العمال المؤقتون على عقود، ويجب أن تتسق ظروف العمل مع معيار الأداء 2، ومعايير منظمة العمل الدولية للعمل، وكذلك القوانين التونسية والإيطالية. ويجب على المقاولين التأمين بشكل كاف على العمال في حالة العجز أو الإصابة القاتلة. وسيُطلب من المقاولين والمهندسين المشرفين في عروضهم تقديم موازنة معينة لإعداد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية لأعمال الإنشاءات وخطة عمل الصحة والسلامة وتنفيذهما. وفي حالة عدم الامتثال، ستحجب هذه المبالغ المالية. ويجب أيضا النص على هذه المبالغ في عقود المقاولين والمهندسين المشرفين.

معيار الأداء 3: كفاءة استخدام الموارد ومنع التلوث

10. سيكون منع التلوث ومسؤوليات الإدارة البيئية الأخرى جزءا من تقييم الأثر البيئي والاجتماعي/خطة الإدارة البيئية والاجتماعية، وسيتولّى تنفيذها المُطوّر والمقاولون والمقاولون من الباطن في مشروع الربط الكهربائي إذا مضى تنفيذ المشروع قدماً. وسيكون المقاولون مسؤولين عن إعداد وتنفيذ خطة خاصة بهم للإدارة البيئية والاجتماعية لأنشطة الإنشاءات. سوف تستعين الجهة المتعاملة مع المؤسسة بإرشادات البنك الدولي المُطبّقة للبيئة والصحة والسلامة أو المصادر الأخرى المعترف بها دولياً -حسبما يكون ملائماً- عند تقييم واختيار الأساليب المعنية بكفاءة استخدام الموارد ومنع التلوث ومكافحة آثاره من أجل المشروع. وسيكون المهندس المشرف مسؤولاً عن الإشراف على تنفيذ خطة الإدارة البيئية والاجتماعية لأنشطة الإنشاءات وخطط الصحة والسلامة التي يجب أن تمتثل لمتطلبات نظام الصحة والسلامة المهنية 18001 لعام 2007، وشهادة نيبوش للصحة والسلامة المهنية، والإرشادات المماثلة.

معيار الأداء 4: صحة المجتمعات المحلية وسلامتها وأمنها

11. سيتضمن تقييم الأثر البيئي والاجتماعي تقييما للمخاطر والآثار على صحة المجتمعات المحلية المتأثرة وسلامتها أثناء دورة حياة خط الربط الكهربائي، ويضع تدابير للوقاية والتحكم تتماشى مع الممارسات الصناعية الدولية السليمة مثل الإرشادات العامة لمجموعة البنك الدولي بشأن البيئة والصحة والسلامة وبشأن نقل الطاقة الكهربائية وتوزيعها والصادرة في أبريل/نيسان 2007، وغيرها من المصادر المعترف بها دولياً. وسيحدد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي المخاطر والآثار، ومنها أي تدفق محتمل لعمال غير محليين، وإدارة معسكرات العمال، ويقترح تدابير للتخفيف تتناسب مع طبيعتها وحجمها. وتفضل هذه التدابير تفادي حدوث هذه المخاطر والآثار على التقليل منها.

معيار الأداء 5: الاستحواذ على الأراضي وإعادة التوطين القسري

من المتوقع أن يتطلب المشروع الاستحواذ على أراض من أجل الكابل الأرضي، ومحطتي محولات في إيطاليا وتونس، ومحطة المراقبة الفرعية في تونس، وخط نقل الكهرباء شيارومونت-سيمينا في إيطاليا. بيد أنه لم يتضح بعد حجم الاستحواذ على أراض والتشرد المادي أو الاقتصادي المحتمل. وسوف تستعين شركة Elmed Etudes بخبراء مستقلين في التقييم الاجتماعي غير تابعين للمشروع لتنفيذ خطة عمل إعادة التوطين. وسيتم إعداد هذه الخطة وفقاً للقوانين الإيطالية والتونسية ومعيار الأداء 5. وتصف خطة مشاركة أصحاب المصلحة عملية التشاور مع الجمهور التي ستنفذ أثناء إعداد خطة عمل إعادة التوطين ولخدمة المشروع نفسه. وسيتم إعداد وثيقة صلاحيات واختصاصات خطة عمل إعادة التوطين والإفصاح عنها قبل التقييم المسبق لمشروع المساعدة الفنية إلى جانب هذا الموجز للمراجعة البيئية والاجتماعية.

معيار الأداء 6: حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية

13. سيحدد تقييم الأثر البيئي والاجتماعي كيف يتم تطبيق معيار الأداء 6 على خط الربط الكهربائي إذا تبين أنه سيؤثر أو يُغيّر الموائل البحرية والبرية الطبيعية والحرية. وسيأخذ تقييم الأثر البيئي والاجتماعي في الحسبان الآثار المباشرة وغير المباشرة والتراكمية المتصلة بالمشروع على التنوع البيولوجي وخدمات المنظومة البيئية، وتحديد أي آثار متبقية كبيرة وكذلك الآثار التراكمية. وستضع هذه العملية في الاعتبار التهديدات ذات الصلة التي تواجه التنوع البيولوجي وخدمات المنظومة البيئية، مركزة بشكل خاص على فقدان الموئل وتدهورها وتجزئتها ووجود الأنواع الدخيلة الغازية والتغيرات الهيدرولوجية وأحمال المغذيات والتلوث. وستضع في الحسبان أيضاً القيم المختلفة للتنوع البيولوجي وخدمات المنظومة البيئية من منظور المجتمعات المحلية المتأثرة، وحيثما أمكن، أصحاب المصلحة الآخرين. وسيأخذ تقييم الأثر البيئي والاجتماعي في الحسبان الآثار المتصلة بالمشروع في المناطق البرية أو المناطق البحرية المحتمل تأثرها. وستشتمل خطة الإدارة البيئية والاجتماعية على خطة لإدارة التنوع البيولوجي ستتضمن تدابير لتفادي الآثار على التنوع البيولوجي البري والبحري أو تقليلها أو خفضها أو التخفيف من حدتها أو

التعويض عنها، وذلك بما يتسق مع متطلبات القوانين الإيطالية والتونسية والاتفاقات الدولية ذات الصلة ومعيار الأداء 6.

معيار الأداء 8: التراث الثقافي

14. سيتضمن تقييم الأثر البيئي والاجتماعي تحديد وتقييم المخاطر التي تتهدد التراث الثقافي وذلك -إن كان ملائما- بضمان تنفيذ الممارسات المعترف بها دوليا لحماية التراث الثقافي ودراسته ميدانيا، وتوثيقه. وحيثما يتبين من عملية تحديد المخاطر أنه من المحتمل أن يتعرض التراث الثقافي البري أو البحري لآثار، فإن الجهة المتعاملة مع المؤسسة تحتفظ بمهنيين أكفاء للمساعدة في تحديد التراث الثقافي وحمايته. وبذلك سيتسنى تقادي تعرض التراث الثقافي للخطر لمخاطر. وسيشتمل عقد كل مقال على بند "إجراءات التعامل مع الآثار التي يُعثر عليها بطريق الصدفة" وذلك في إطار خطتهم للإدارة البيئية والاجتماعية لأنشطة الإنشاءات.

الوصول إلى وثائق الجهة المتعاملة مع المؤسسة

15. قام البنك الدولي بالإفصاح محليا وعلى الموقع الإلكتروني للبنك في هذه التواريخ المذكورة أدناه عن الوثائق الرئيسية التالية لمشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا - المساعدة الفنية للتحضير للمشروع (P164625).

- مرحلة مذكورة تصوّر المشروع - التقييم المسبق للمشروع: تم الإفصاح عنها في 13 أكتوبر/نشرين الأول 2017 باللغة الإنجليزية، وفي 24 أبريل/نيسان 2018 باللغة العربية.
- تم الإفصاح عن موجز المراجعة البيئية والاجتماعية باللغة الإنجليزية في الموقع الإلكتروني للبنك الدولي في [التاريخ]؟
- تم الإفصاح عن موجز المراجعة البيئية والاجتماعية وخطة مشاركة أصحاب المصلحة في الموقع الإلكتروني للجهة المتعاملة مع المؤسسة في تونس باللغة العربية وفي إيطاليا باللغة الإيطالية في [التاريخ]؟
- تم الإفصاح عن موجز المراجعة البيئية والاجتماعية وخطة مشاركة أصحاب المصلحة في صورة ورقية في تونس في المكتب الرئيسي والمكتب المحلي للجهة المتعاملة مع المؤسسة بالقرب من موقع المشروع باللغة العربية في [التاريخ]؟
- تم الإفصاح عن موجز المراجعة البيئية والاجتماعية وخطة مشاركة أصحاب المصلحة في صورة ورقية في إيطاليا في المكتب الرئيسي والمكتب المحلي للجهة المتعاملة مع المؤسسة بالقرب من موقع المشروع باللغة الإيطالية في [التاريخ]؟